مجلة تكريت للعلوم السياسية

اسم المقال: دور الكونغرس والرئيس الامريكي في احتواء البرنامج النووي الإيراني
اسم الكاتب: أ.م.د. قاسم سعيد علوان، د. كمال حسين أدهم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7728
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 14:26 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة تكريت للعلوم السياسية جامعة تكريت ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Tikrit Journal For Political Sciences

: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i9.112

TJFPS

ISSUE 9

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science
SINCE 2014

دور الكونغرس والرئيس الامريكي في احتواء البرنامج النووي الإيراني

" The role of the Congress and the President of the United States in containing the Iranian nuclear program"

Qasim Saeed Alwan [a]
Kamal Hussein Adham [a]
Tikrit University, College of Political Science [a]

ا.م.د. قاسم سعيد علوان [a] *
د . كمال حسين أدهم [a]
كلية العلوم السياسية – جامعة تكريت

Article info.

Article history:

- Received:22\02\2017
- Accepted: 22\3\2017
- Available online :31\03\2017

Keywords:

- Congressional oversight
- Policy-making and decision-making
- Financial oversight and budgetary resources
- Legislation and laws
- Diplomacy and negotiations

©2017 . THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4./

Abstract: Both the Obama administration, led by Democrat Barack Obama, and the US Congress, along with the 5+1 group of countries, were involved in negotiations regarding the Iranian nuclear program and the alleviation of tensions between Iran and the international community. Amidst these efforts, the US Congress was present to stay informed about the progress of the negotiations and the outcomes, as outlined in the US Constitution, which establishes the conditions for Congress's approval of any agreements made by the US administration with international parties.

In order to lift the sanctions imposed on Iran, Republican members of Congress, including representatives and senators, attempted to delay the decision on the agreement until after the upcoming presidential elections or even withhold their approval. However, the negotiations progressed, and the Iranian negotiating delegation reached a comprehensive agreement aimed at reducing centrifuges and implementing a precise monitoring system, leading to the nuclear deal.

*Corresponding Author: Qasim Saeed Alwan & Kamal Hussein Adham, **Email**: qasimlaw@tu.edu.iq, kamhu@tu.edu.iq ,**Tel:** xxx, **Affiliation:** Tikrit University, College of Political Science.

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 22\2\2017

القبول:22\03\2017

النشر :31\03\2017

الكلمات المفتاحية:

- الرقابة البرلمانية
- صنع السياسات واتخاذ القرارات
- الرقابة المالية والموارد المالية
- التشريعات والقوانين
- الدبلوماسية والمفاوضات

الخلاصة: أدارت كل من الإدارة الامريكية تحت رئاسة الديمقراطي باراك اوباما والكونغرس الامريكي ومجموعة دول 5+1، والتي تولت في مفاوضاتها حول البرنامج النووي الايراني وانهاء حالة التوتر في العلاقات بين كل من ايران والمجموعة الدولية وفي خضم هذه الاجراءات كان الكونغرس الامريكي حاضرا للاطلاع على سير المفاوضات والنتائج ،بحسب الدستور الامريكي الذي يضع شروط موافقة الكونغرس على كل الاتفاقيات التي تعقدها الادارة الامريكية مع أي طرف دولي ولأجل رفع العقوبات المفروضة على الدولة الايرانية ، اذ عمد نواب الكونغرس وشيوخه من اعضاء الحزب الجمهوري الى محاولات خيارات فرض تأجيل البت في الاتفاقية الى ما بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة او حتى عدم الموافقة عليها الا ان سير المفاوضات وتوصل الوفد المفاوض الايراني الى ادارة اتفاق يعمد الى خفض اجهزة الطرد المركزي والى نظام في المراقبة يتسم بالدقة مما أتاح التوصل الى الاتفاق النووي.

المقدمة

طوال عدت عقود عرفت العلاقات الإيرانية – الأمريكية توترات تصاعدت وتيرتها منذ العام 1979، مع أزمة احتجاز الرهائن الأمريكان في السفارة الأمريكية في طهران والتي عرفت تصعيد وصل لحد اقتراح بعض مستشاري الاستخبارات الأمريكية جهاز CIA ، القيام بعملية أنزال عسكري – سرية لموقع احتجاز الرهائن الأمريكان ، إلا أن هذه الأزمة تم حلها ، ومع تصاعد وتيرت الحرب العراقية الإيرانية في العقد الثامن من القرن الماضي انتهجت السياسة الخارجية الأمريكية سياسة العمل على تجميد الأصول والأرصدة المالية الإيرانية في كل من الولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوربية وحتى من الدول التي لها أرتبط مع إيران في برامج تجارية مشتركة مما تعذر على الحكومات الإيرانية شراء احتياجاتها من هذه البلدان بصورة مباشرة وإنما السعي الى إدخال طرف ثالث في إبرام العقود التجارية مع هذه البلدان ، فضلا عن ذلك تم إيقاف العلاقات السياسية كافة مع جمهورية إيران الإسلامية وقد استمرت هذه السياسة على الرغم من تصاعد الأزمة السياسية بين الولايات المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية حول الطموحات التي يسعى البرنامج النووي الإيراني الى تحقيقها، مما وضعت الولايات المتحدة الأمريكية أمام إعادة النظر في امن حلفائها في المنطقة ووضعته في الحسبان ، وقد جرت خلال المرحلة الاولى لتولي الرئيس الامريكي باراك اوباما مناقشات عدة

داخل الكونغرس الأمريكي حول إدارة الملف النووي الإيراني وإقرار رفع العقوبات المالية والاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة على إيران في حال التوصل الى اتفاق يضمن عدم امتلاك ايران السلاح النووي في المستقبل وضمان إتمام مراقبة برنامجها النووي واعتمدت في ذلك على سلطة الرقابة والتوازن التي يعتمدها الكونغرس الأمريكي بمجلسيه في حال التوصل مجموعة الدول (5+1) ، من إتمام الاتفاق مع إيران حول برنامجها النووي وتم ذلك مع إقرار قانون ملزم بعد التصويت عليه يمنح الكونغرس الأمريكي السلطة وحق المراجعة والبت في الاتفاق مع ايران ومجموعة الدول (5+1)، لذلك اعتمد الكونغرس التصويت على هذا القانون مع تأييد واضح للجمهوريين في الكونغرس الى جانب تأييد اعتيادي للديمقراطيين إذ وفر إقرار هذا القانون ارتياحا من قبل بعض الدول والقوى الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وكان من أبرزها إسرائيل وتركيا والمملكة العربية السعودية ، حول طبيعة المراجعة لبنود هذا الاتفاق وبحثت هذه القضية السياسية تحت عنوان (دور الكونغرس والإدارة الأمريكية في احتواء البرنامج النووي الإيراني) وقسمته على أربعة مباحث ، إذ يضم المبحث الأول: شكل المراجعة ونمطها وطبيعة التعاون والفصل بين السلطتين التشريعية (الكونغرس)، والتنفيذية (الإدارة)، في الولايات المتحدة وعمليات إجراء المناقشات والمراجعات بين الكونغرس بمجلسيه والبيت الأبيض ، وأما المبحث الثاني فسيتناول دور كل من مجموعة الدول (5+1)، والادارة الامريكية و الكونغرس الأمريكي في الرقابة وإدارة ومراجعة هذا الاتفاق، وأما المبحث الثالث فسيأخذ المحددات القانونية في طبيعة تعامل الكونغرس الأمريكي مع البرنامج النووي الإيراني وأما المبحث الرابع فيضم المحددات القانونية للرئيس والكونغرس الأمريكي في إدارة الملف النووي، وقفوت البحث بخاتمة بينت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها، ثم ملحق بجدول يوضح المفاعلات النووية العاملة في إيران .

المبحث الأول/الكونغرس الأمريكي وكيفية إدارة مشاريع القوانين (سلطة إشراف على المصالح العامة ورقابتها)

إن من الواضح ان الأسلوب الرئيس لتشريع القوانين في الكونغرس الأمريكي، يتم عن طريق تشكيل اللجان والذي يعد الطريقة الأساسية لتنظيم التشريعات الأمريكية، سواء كان على صعيد الدولة الفدرالية الذي يتصف به النظام الرئاسي الامريكي والذي يعتمد اساسا على نصوص الدستور لعام 1887، ومن المعروف أن دور هذه اللجان هي التي تقوم بإعداد مشاريع القوانين لغرض مناقشتها والتصويت عليها

وإقرارها. والمصدر الرئيس للنظام الرئاسي الامريكي هو الشعب لجميع السلطات في الدولة فالمجالس النيابية تقام على الشعب والذي يعتمد التشريع عليه في مجلسي النواب أو الشيوخ . كما ان الرئيس يستمد سلطته بعد قيام الشعب بانتخابه فتوصيف النظام الرئاسي الامريكي على انه نظام نيابي اصيل والذي يعتمد مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في الولايات المتحدة , وعلى الرغم من انه كأساس دستوري يلاحظ عدم وجود نص دستوري يقر بوجود فصل مطلق بين السلطات الثلاث في الولايات المتحدة ، إلا انه كواقع حال تطبيقي يعتمد الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية الى جانب تطبيق نظري وعملي لمبدأ(الرقابة والتوازن)، فمن خلال جملة من البنود والضوابط الدستورية في نص الدستور الأمريكي ، والتي تتلخص في عدم استطاعة رئيس الولايات المتحدة على امتلاك الحق في فرض المشاريع القانونية على الكونغرس وتطبيقها ، وإنما يتلخص حقه في قدرته على امتلاك حق التوقيف الاعتراضي بحسب الدستور الامريكي في القسم التنفيذي الذي يعطي الرئيس الأمريكي هذا الحق الاعتراضي (التعطيلي) للمشروع القانوني ، وفي حال حدوث أي شكل من أشكال الاجماع حول هذا المشروع القانوني وبحصوله على نسبة القبول بالموافقة سيتم تجاوز هذا الحق للرئيس [1]، ووفق النصوص الدستورية التي يعتمد على الفصل التشريعي المحدد لمشاريع القوانين – بشكل خاص مشاريع القوانين التي تخص النظام الضريبي والمالي في الولايات المتحدة – الى جانب صلاحيات الكونغرس في البت بالقوانين والتصويت عليها وإقرارها ذات الصبغة السياسية الخارجية والداخلية من خلال تشكيل اللجان وإدارتها وتقديم القوانين و التصويت عليها – يكمن هذا في الحق التشريعي للكونغرس الى جانب ذلك هناك حق التعديل الدستوري وهو حق مرتبط بإجراء استفتاء شعبي يخول الكونغرس بتعديل دستوري[2]، وحتى في هذا المجال فالكونغرس لا يحتكر كل مجال تقديم المقترحات والمشاريع التشريعات القانونية ، ويتضح ذلك من خلال مداولات الكونغرس الأمريكي ان هناك في كل سنه يتم تقديم كثير من المشاريع القانونية الى الكونغرس الأمريكي بمجلسيه لتدخل هذه المشاريع القانونية مراحل المناقشات والتعديلات لتقر بعدها حتى تصبح قوانين نافذة ، بعد توقيعها بشكل نهائي من قبل الرئيس الامريكي ، فحسب الدستور الأمريكي تشترك عدت جهات

[1] علي هادي حميد الشكراوي، (الفصل الشديد بيه هيئات السلطة) ، كلية القانون ، جامعة بابل ، 2014/4/19، الشبكة الدولية www. Uobabylon.edu.19/cobcdedegles

[2] صبار محمد عبد الله الشجيري، الكونغرس وعملية صنع القرار السياسي الداخلي الامريكي ، اطروحة دكتوراه،كلية العلوم السياسية ،جامعة بغداد، 2006، ص203.

وإطراف الى جانب أعضاء الكونغرس الأمريكي بمجلسيه في العمل على تقديم الاقتراحات ومشاريع القوانين ، فتشترك عدت جهات في تقديم المقترحات او المشاريع القانونية ، إذ وفق القوانين السارية في الولايات المتحدة يحق لكل المواطنين تقديم مقترحات ومشاريع قوانين [1], وتقديم المقترحات او أفكار, وحسب النظام الشكاوى الأمريكي يخضع هذا النظام الذي يتيح للمواطن او مجموعة من المواطنين حق تقديم مشروع قانون مقترح لعضو الكونغرس الأمريكي تحت طائلة (قضية هامة تقرر مبدءا قانونيا جديدا/ Cause Celebre)، والذي يعمل بموجبة عضو الكونغرس في أنشاء الأحكام والقوانين والمقترحات والتي تكون عن طريق عضو الكونغرس لتكون فيما بعد مسودات تتضمن المشروع القانوني الى جانب الكونغرس [2] فمن الناحية القانونية والإجرائية فان هذه الجمعيات والاتحادات والنقابات وحتى المواطنين العاديين وعلى الرغم من امتلاكهم حق تقديم المقترحات أوالمشاريع القانونية ، إلا أن طريق تضمين هذا المشروع القانوني الى دائرة الإقرار والتشريع لا تتم إلا عن طريق عضو مجلس النواب او الشيوخ الأمريكي ، لأنه بحسب دستور الولايات المتحدة وعلى الرغم من منح الدستور هذا الحق الاقتراح التشريعي لهذه الأطراف الا ان أسلوب التقديم والاقتراح المنظور والواقعي لا تتحقق الا عن طريق الكونغرس الأمريكي ، لان العضو في هذين المجلسين هو الوحيد القادر قانونا على تقديم مسودة المشروع القانوني [3] ، ثم ان عملية المناقشة والتصويت والإقرار تتم عبر مراحل التي تضمن من خلالها حصول المشروع القانوني على درجة نيل صفة الإلزام القانوني ، فالنائب في الكونغرس الذي يقدم المشروع القانوني يسعى في البداية الى الحصول على تأييد أعضاء حزبه او المجموعة البرلمانية التي ينضوي تحت لوائها لغرض التصويت لصالح المشروع القانوني لينال حق الحصول على المبادرة والمصداقية الأكبر والأوسع ومن ثم حصولها على مصداقية اكبر للإقرار في حال التصويت الختامي على المشروع القانوني[4] ، فقا للنظام لنظام الداخلي للكونغرس الأمريكي فبعد اقتراح البند او المشروع القانوني من قبل عضو مجلس الشيوخ او النواب يحصل هذا المشروع المقترح على عنوان قانوني ورقم في الكونغرس من اجل المناقشة والتعديل والإقرار [5] ، ومن أجل أن يأخذ المشروع صفة القانون المقترح طريقة

[1] صبار محمد عبد الله الشجيري, مصدر سبق ذكرة, ص 204

[2] المصدر نفسة, ص 204

[3] الكونغرس الأمريكي ، الموسوعة الحرة، موسوعة ويكيبيديا، الشبكة الدولية ، *www.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%88%D9%86%D8%BA%D8%*

[4] صبار محمد عبد الله الشجيري، الكونغرس وعملية صنع القرار السياسي الداخلي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص 204.

[5] المصدر نفسة, ص 205 المصدر نفسة, ص 204 المصدر نفسة, ص 204 المصدر نفسة, ص 204

الى لجان فرعية من نواب الكونغرس من ذوي الاختصاص حول الموضوع وفحوى القانون ، وفى بعض لجان الكونغرس الأمريكي يمكن وحسب القوانين المعنية بصياغة طريقة التشريع الاستعانة بالمتخصصين والخبراء في بعض اللجان، ويمكن أن تشكل اللجان الفرعية عددا من اللجان الفرعية التابعة لها ، وفي هذا الإطار كانت الواقعة الأبرز في العام 1993، اذ شكل مجلس النواب 22 لجنة دائمة و118 لجنة فرعية، وباستطاعة كل من المجلسين تشكيل لجان خاصة أو لجان استشارية لمناقشة مسائل معينة. ونتيجة لزيادة أعمال اللجان، شكلت اللجان الدائمة حوالي 300 لجنة فرعية لمعاونتها في تشريع القوانين الخاصة بالسياستين الداخلية والخارجية [1]

المبحث الثاني/الإدارة الأمريكية ومجموعة الدول (5+ 1) والبرنامج النووي الإيراني

تعود بدايات العلاقات السياسية بين كل من الولايات المتحدة وايران الى الأعوام الأخيرة من الحرب العالمية الأولى إذ شهدت مسعى أمريكيا متصاعدا لتقوية ودعم نفوذها في إيران بهدف تحجيم النفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط والحفاظ على تدفق النفط الى الغرب. وترجع العلاقات الاقتصادية والتجارية الى منتصف القرن الثامن عشر [2]، فأساس العلاقة والتعاون بين الدولتين اعتمدت عدت أوجه , ولكنها توترت مع بدايات مساعي الولايات المتحدة احتواء الثورة البلشفية لذلك تعرضت العلاقات الإيرانية – الأمريكية الى نوع من التشنج مع بروز تيار قومي إيراني يدعو الى الموازنة بين الدول الكبرى في سياق تنافس القوى على الصعيد الدولي أملا في تحقيق قدر من الاستقلال الداخلي [3]. وبقت العلاقة بين الطرفين على اساس نتائج الحرب الباردة وترتيبات مانتج عن الحرب العالمية الثانية [4]، وفي أطار أصل البرنامج النووي الإيراني فهو بالتعاون مع الولايات المتحدة وبدرجة اقل بعض الانظمة الغربية، فيرجع تاريخ البرنامج النووي الإيراني إلى اذ تعود البدايات الاولى لوضع قاعدة علمية للنشاط النووي الايراني الى عام 1957, الا ان الاهتمام ازداد وتركز في عهد الشاه محمد رضا بهلوي ، ومع حلول العقد السادس من القرن الماضي أمدت الولايات المتحدة الإيرانيين بمفاعل بحثي صغير [5]، ثم كانت خطة شاه إيران الطموحة بإنشاء ثلاثة وعشرين مفاعلاً للطاقة النووية(ينظر الجدول نهاية البحث)، وتم إبرام عقود التوريد الأولية مع شركات من الولايات المتحدة و

[1] صبار محمد عبد الله الشجيري, مصدر سبق ذكرة, ص 206
[2] المصدر اعلاة, ص 206
[3] Julian Borger,opcit.p3
[4] Ibidt.p3
[5] Ibid.p5

ألمانيا الغربية وفرنسا، وقد سبقت الدولة الايرانية هذه المراحل من المشروع ان وقّعت الحكومة الإيرانية على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية في 1968 وصدقت عليها في 1970 صارت جميع نشاطاتها النووية وبرامجها ومواقعها التابعة للمشروع النووي تحت الانشاء المشترك بين الحكومة الايرانية وشركات التوريد الغربية، وأقرت بذلك الحكومة الإيرانية منذ ذلك التاريخ وأصبحت تعتمد كأساس للعمل على الحصول على الخبرة التقنية من الخارج وتبليغ الوكالة بكل مراحل الانتاج والتطوير والعمل في المشروع الناشئ و عرضة للتفتيش من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ،[1] التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة النووية, فقد أكدت تقاريرها السنوية والتي كانت تصدرها عن التزام الحكومة الايرانية وبرنامجها بشكل عام من الالتزام ببنود معاهدات منع انتشار واستخدام الطاقة الذرية واستخدامها للأغراض السلمية[2] ففي عام 1974, عمدت الحكومة الايرانية الى تأسيس منظمة الطاقة الذرية الايرانية لتعتمد على اكمال البرنامج النووي الايراني من خلال التعاون مع الهيئة الدولية للأمم المتحدة والجمعية العامة , ثم الدخول في مشروع مشترك مع مصر، عرف بالمشروع المشترك (مشروع منطقة الشرق الاوسط خال من الاسلحة النووية) [3] ، ومع بدايات المشروع النووي الايراني كانت نشاطات المشروع وسياسات الحكومة مستمرة في التطوير أيام حكم الشاه ،الا ان هذه النشاطات توقفت إثر قيام الثورة الاسلامية في ايران العام 1979 ، وفي منتصف الثمانينات – في أثناء الحرب مع العراق – قررت إيران إعادة الحياة لبرنامجها النووي مع اعتماد اسس يعتمد على تنويع مصادر التكنولوجيا والطاقة الخاصة بالمشروع، لكن العقوبات وبخاصة الضغط الأمريكي أعاق المحاولات الإيرانية في الحصول على محطات لتوليد الطاقة الكهربائية فضلا عن تكنولوجيا دورة الوقود النووي من ألمانيا والبرازيل والأرجنتين وأسبانيا[4]، إلا أن إيران سجلت نجاحًا لها حينما إنشات مفاعلات بحثية نووية

[1] Ibid p5,

[2] د. ضاري سرحان الحمداني ،سياسة ايران تجاه دول الجوار ،العربي للنشر والتوزيع،القاهرة ،مصر،،2012،ص89.

[3] ان البرنامج الفعلي وذي القدرات المقبولة في مجال تخصيب اليورانيوم بدأت في العام 1974،أذ تم التوقيع على اتفاق تعاون نووي فعال مع الحكومة الفرنسية فبموجب هذا الاتفاق اصبحت كل من دولة ايران ودولة فرنسا شريكين في برنامج محدد يختص في عمليات تركيز اليورانيوم، ليليها في العام 1976 ، مشروع مماثل وقعته الحكومة الايرانية مع شركة سيمنز الالمانية حول قيام الشركة الالمانية بأنشاء مفاعلين نوويين في مدينة (بوشهر)، جنوب ايران فمن حيث الواقع الفعلي تمكنت الشركة من أنشاء واكمال ما نسبته(85%) من المفاعل الاول ونسب متقدمة من المفاعل الثاني ،الاان قيام الثورة الاسلامية في ايران دفعت الى ايقاف العمل وانهاء النشاط النووي ،ينظر،نفس المصدر اعلاه،ص89.

[4] Julian Borger, op cit,p5

صغيرة في(أصفهان)، بمساعدة الصين، كذلك فإن العمل قد استؤنف في محطة توليد الكهرباء في (بوشهر) – بمساعدة الشركات الروسية[1].

وكان اول نجاح لإيران في سعيها للوصول إلى تكنولوجيات تخصيب اليورانيوم وإعادة المعالجة في أواخر الثمانينيات، حصلت على أنظمة الطرد المركزي من باكستان – عبر السوق السوداء النووية – ومعمل لتخصيب اليورانيوم بالليزر حصلت عليه من الصين، وما إن مر عقد من الزمن حصل الإيرانيون على معدات ليزرية أكثر تقدمًا من روسيا[2]. أما بدايات بدايات أول إنتاج فعلي نجحت إيران في الحصول على نتائجه فهو يرجع الى العقد السابع من القرن المنصرم ، اذ يرجع تاريخ أول عمل لإيران على تخصيب اليورانيوم إلى العام 1976، لما حصلت على نظام التخصيب بالليزر من الولايات المتحدة وألمانيا[3]، وعن جملة تفاصيل البرنامج النووي الإيراني فالواقع يبين ان الدولة الإيرانية منذ بدايات نشاطاتها النووية وبرامجها التزمت بالتوقيع على كل المعاهدات والبنود الخاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية ، اذ انضمت إيران لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في 1970/2/2 ووقعت على اتفاقية ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 1975/5/15 (اتفاقية الضمانات تلزم الدولة بالإعلان عن منشاتها النووية وتلزم الوكالة مساعدة الدولة في الحصول على التقنية النووية والتحقق من استخدامها للأغراض السلمية). وبدأ برنامج إيران النووي بمساعدة الولايات المتحدة. وكانت أولى خطواته إنشاء محطة نووية بحثية لإنتاج الطاقة الكهربائية. وفي عام 1984 بدأت إيران بدايات جديدة في البرنامج النووي الموسع والذي تم تطبيق عملي للعديد من برامجه ومشاريعه نهاية العقد الثامن من القرن الماضي والذي ركّز على دورة الوقود النووي الذي يضمن ذلك تخصيب اليورانيوم وإنتاج البلوتونيوم وفصله . وكان الهدف المعلن لهذا البرنامج هو استخدام المفاعلات النووية لإنتاج الطاقة الكهربائية. وشهد هذا البرنامج انطلاقته الحقيقية بعد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية خاصة وأنها تزامنت مع تفكك الاتحاد السوفيتي ورواج السوق السوداء كما سوغ تفكك الاتحاد السوفيتي الى تعدد مصادر الحصول على التقنيات الخاصة بالأسلحة النووية فضلا عن استفادة إيران من التقنية النووية الباكستانية ومن مصادر أخرى واستمرت في مشروعها النووي طيلة عدة عقود معتمده على أساس عمل قائم على استجلاب بعض المواد النووية التي لم تبلغ بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ولما

[1] Ibid,p5
[2]Ibid p5
[3] Ibid,p6

أميط اللثام عن عمليات الاستجلاب في 2003، كانت إيران في تلك المراحل قد قطعة أشواط ومراحل في في العمل في برنامجها (الوطني لليورانيوم) وهذا يؤكد دور للإدارة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية و دول الغرب [1]، ومع تولي (باراك اوباما) برئاسة الامريكية بداء العمل بين الولايات المتحدة ومجموعة الدول الخمس مع اطلاع ومراقبة الكونغرس الأمريكي بمجلسيه مع اعتماد تعدد الأطراف المشاركة على الصعيد الدولي ، وأبرزها دولة روسيا الاتحادية [2] ، وفي سعيها لمنع الإحالة إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، فقد اتفقت إيران مع فرنسا وألمانيا وبريطانيا (الدول الرئيسة في الاتحاد الاوربي)، على تعليق عمليات التخصيب وما يتصل بها من نشاطات متعلقة بإعادة المعالجة حتى يتحقق الاطمئنان الكامل بشأن الطبيعة السلمية للبرنامج[3]، بيد أن تنفيذ الاتفاق واجه صعوبات وعراقيل منذ البداية، وفي يونيو 2006 – انضم كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين إلى المناقشة باعتبارهم (5+1) (الخمسة أعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، زائد ألمانيا)[4]. فمن جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي عبرت عن خيبة أملها على لسان المدير العام للوكالة، (اولي هانونن)، ملخص عمل الفريق الموفد من الوكالة قائلا إن الفريق يأخذ ((كل السيناريوهات المعقولة))[5]، كما انه استعرض بعض البدايات للبرنامج النووي الإيراني مصرحا، ان الدولة الإيرانية امتلكت ولازالت تمتلك خططاً طموحة ترجع الى حكم شاه إيران (محمد رضى بهلوي)[6]، وفي الوقت الراهن تمتلك أجهزة الطرد المركزي التي يمكنها إنتاج الطاقة النووية وفق المنظور الصناعي للطاقة و التي ظلت تعمل منذ 2011[7]، ومع هذا التقدم الواضح للدولة الايرانية ليس فقط في مجالات التقدم التكنلوجي في باب انتاج الطاقة النووية ،بل في كل مجالات المنطقة فالإدارة الامريكية اصبحت تدرك قوة النفوذ الايراني في المنطقة في عموم المنطقة وتراجع دور حلفائها، فايران من الناحية

---

[1] صبار محمد عبد الله الشجيري، الكونغرس وعملية صنع القرار السياسي الداخلي الأمريكي، مصدر سبق ذكره ،ص 209

[2] برز دور دولة روسيا الاتحادية في المساهمة في حل مشكلة البرنامج النووي الإيراني من أساس كون مفاعل بوشهر وهو المفاعل الابرز في مجموعة مفاعلات البرنامج النووي الإيراني هو ان المفاعل صناعة روسية وروسيا وحدها تحتكر نوعية الوقود الذي يعمل فيه هذا المفاعل ، ينظر ، Julian Borger, op cit p6

[3] Julian Borger, op cit p6

[4] سايمون هندرسون، اولي هاينون ، إيران النووية ، المجهر السياسي 121، معهد واشنطن للإصلاح السياسي سياسة الشرق الأوسط، اذار – مارس 2015، الشبكة الدولية:

www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/nuclear-iran-a-glossary-of-terms

[5] السيد اولي هاينون نقلا عن :

Kenneth Katzman, Iran Nuclear Agreement selected Issues for congress , congressional research research service. August 6.2015.p8

[6] Ibid ,p9

[7] Ibid,p9

الاستراتيجية اصبحت المستفيد الاول من تراجع دور العراق في المنطقة ،وخاصة بعد علمها ان ايران قد اشترت من العالم النووي الباكستاني (عبد القدير خان) ، مجالات متقدمة من ناحية تقنيات التخصيب المتقدم في المنطقة[1]، ومن حيث حيثيات الاتفاق النووي الإيراني والدول الأعضاء في مجموعة(5+1)، وبعد (22) شهرا أتفقوا في تاريخ 14/7/ 2015، على بنود الاتفاق النووي الايراني – الغربي[2] وهي:

اولا: أعتراف القوى الكبرى بالبرنامج النووي الإيراني السلمي، وتحترم حقوق الشعب الإيراني النووية في إطار القوانين والمعاهدات الدولية.

ثانيا: اعتراف الأمم المتحدة بإيران كدولة تمتلك القدرات النووية السلمية، ومنها دورة الوقود والتخصيب.

ثالثا: استمرار أنشطة كل المنشات (ذات الطبيعة السلمية التي يتم التحقق منها) والإبقاء على سعة القدرات النووية الإيرانية –خلافا لما كانت الولايات المتحدة تطالب به منذ البدأ–. ومن جانب اخر عززت ادارة الرئيس الامريكي السابق(باراك اوباما)، موقفها للحصول على تأييد مجلسي النواب والشيوخ وتجاوز رفض بعض نواب وشيوخ الكونغرس الامريكي لمقررات الاتفاق النووي لمجموعة (5+1)، من خلال جملة من المقيدات والمحددات التي تم تقيد البرنامج النووي الايراني بها واهمها[3]:

–منع ايران من تجاوز عتبة تخصيب لليورانيوم المقررة بنسبة تقل عن 5% وهي 3،67% لمدة 10 سنوات

–السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بالتفتيش الكامل للمنشأة النووية الايرانية بدفع ايران الى تطبيق البروتوكول الملحق بالتفتيش الصادر عن الوكالة

– تقييد الابحاث العلمية الخاصة بتطوير عمليات التخصيب لمدة 15،سنة

– التنازل عن مخزون اليورانيوم المنتج من قبل ايران وتحديد سقفه ب 300 كغ/ سنويا ولمدة 15 سنة

– اعادة تشغيل المفاعلات العاملة بالماء (مفاعل اراك) – وهذه المادة تندرج لصالح البرنامج النووي الايراني–

– استمرار التفتيش الدوري للمنشأت النووية الايرانية لمدة 22، سنه.

---

[1] خالد سعد زغلول ,سياسة فرنسا الايرانية ,مجلة السياسة الدولية ,القارة,العدد:168 ,مركز الارام ,ابريل ,2007,ص 256.

[2] Kenneth Katzman,opcit,p9

[3] Francois Nicollaud. Iran nucleaire ou mene Iaccord de IAusane ? Foundation Jean Jauresnote No2607042015p02نق

لا عن:د هادية يحياوي ،اطار الاتفاق الابراني /الامريكي قراءة في المضمون والدلالات، (الاتفاق النووي الايراني) شؤون سياسية ،كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (2)، السنة الثانية ،ايار 2015،ص9

و من جانب اخر فالاتفاق النووي الايراني مع مجموعة الخمسة + واحد سعى الى العمل على انه لن يتم تعطيل او إلغاء اي منشأة ومحطات تابعة للبرنامج النووي الايراني و حفظ البنى التحتية النووية الإيرانية (بعد التأكد منها) . وفي التقرير الدوري الخاص بالبرنامج النووي الايراني والصادر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والذي حدد فيه التزام ايران بكامل تعهداتها الخاصة بالمرحلة الابتدائية والذي بموجبه أعطت الوكالة الدولية تقرير مماثل للسكرتارية العامة لهيئة الامم المتحدة حول البوادر الايجابية لا لغاء الحظر المفروض على طهران منذ العام 2006،[1]. ومن جانب الاتحاد الاوربي حددت المفوضية الاوربية والمشكلة من عدد (اعضاء المفوضية) والبالغ 28،عضوا لثمانية وعشرون دولة مشكلة للاتحاد والتي صوتت لصالح الغاء الحظر المالي والتقني المفروض على طهران لصالح سبعة وعشرين صوتاً في رفع الحظر ومعارضة عضو واحد ،وعقب تقرير الوكالة الذرية أصدر وزير الخارجية الإيراني ومنسقة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوربي بيانا مشتركا يعلنان فيه البدء بتنفيذ الاتفاق النووي وبموجب هذا الاتفاق والاعلان سيتم إيقاف الحظر المفروض على إيران مباشرة.ومع إعلان الوكالة أعلنت وزيرة خارجية الاتحاد الأوربي السيدة (فيديريكا موغيريني) ونظيرها الإيراني (محمد جواد ظريف) ، في عاصمة النمسا فينا، ان المجتمع الدولي رفع كل العقوبات الاقتصادية المرتبطة بالبرنامج النووي لطهران، وذلك تنفيذا للاتفاق النووي الذي وقع في 14 /2015/7. وان الدولة الإيرانية من حيث البداية أثبتت إنها ملتزمة بشروط ونصوص الاتفاق النووي2، وقد إعلان ذلك الرفع للحظر من خلال إعلان مشترك اذ قالا كل من(موغيريني وظريف)، في هذا البيان المشترك ((بعدما التزمت ايران بتعهداتها، سيتم اليوم رفع العقوبات الاقتصادية والمالية الوطنية والمتعددة الطرف المرتبطة بالبرنامج النووي الإيراني))3. وفي الوقت نفسه أعلن وزير الخارجية الأميركية السيد (جون كيري) ، في بيان ان الولايات المتحدة رفعت العقوبات التي كانت تفرضها على إيران بسبب برنامجها النووي اثر دخول الاتفاق الموقع في نفس وقت دخول حيز التطبيق منذ الشهر السابع من عام 2015، وجاء في البيان (جون كيري)، الذي ذكر فيه ((التزامات الولايات المتحدة المرتبطة بالعقوبات كما هي واردة في اتفاق

[1] نفس المصدر اعلاه،ص 9

[2] Kenneth Katzman,opcit, ,p11

[3] السيدة فيديريكا موغيريني والسيد محمد جواد ظريف الإعلان المشترك، نقلا عن ، عاجل.. أمريكا والاتحاد الأوربي يرفعان كامل العقوبات على إيران، الشبكة الدولية ،www.ara.shafaaq.com/50858

تموز/يوليو دخلت من الان حيز التنفيذ))[1] ،وعند نشر تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية والبيان المشترك الذي تلاه وزير الخارجية الايراني(محمد جواد ظريف) ومنسقة السياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي (فيدريكا موغريني)، فقد رفع الحظر المرتبط بالبرنامج النووي الايراني وفقا للاتفاق النووي المبرم بين ايران ومجموعة دول(5+1)، وبناء على هذا الاتفاق سيلغي الاتحاد الاوروبي جميع الحظر المتمثل بالإجراءات المرتبطة بالشؤون المالية والمصرفية والتامين وكذلك في قطاع النفط والغاز والبتروكيمياويات . كما يلغي الاتحاد الاوروبي جميع الحظر المرتبط بالملاحة البحرية وبناء السفن والنقل والذهب والمعادن الثمينة الاخرى والعملة الصعبة والمسكوكات وكذلك الحظر المرتبط بالنشر النووي (السلع والتكنولوجيا والاستثمارات والتدريبات التخصصية) والفلزات والبرمجيات والاسلحة ، كما يرفع الحظر عن الاشخاص او الشخصيات الاعتباريين(الشركات والمؤسسات) او المؤسسات الايرانية والغاء احتجاز اموالهم أو منع إصدار التأشيرات لهم[2].

المبحث الثالث: دور الكونغرس والرئيس بعد الاتفاق النووي

عمل العديد من اعضاء وشيوخ الكونغرس الامريكي من كلا الحزبين (الديمقراطيين والجمهوريين)، على السعي المتواصل والطلب من الإدارة الأمريكية على إشراك المستمر لاعضاء الكونغرس لاطلاع على نتائج ومقررات الاتفاق النووي بين مجموعة (5+1)، والمفاوضين الايرانيين الخاصة بتوسيع الموافقة على الاتفاق وامكانية رفع العقوبات المستقبلية عن دولة ايران مؤكدين في الوقت نفسه على ضرورة إطلاع حلفاء الولايات المتحدة في الحلف على تفاصيل اية نشاطات او اتفاقية تعقد مع ايران قبل عرضها على مجلس الشيوخ للبت في اصدار قانون يرفع العقوبات عن الجانب الايراني حال التوصل للاتفاق الخاص بالبرنامج النووي في حال ضمان سلمية برامجه وإخضاعه للرقابة الفاعلة الدائمة , وفي جلسة استماع اجاب (داريل كيمبل) ،المدير التنفيذي لجمعية الحد من الاسلحة النووية على تساؤلات أعضاء الكونغرس الامريكي بخصوص الأسباب الداعية لفرض شروط صارمة في عملية الرقابة والاتفاق , كما تناولت الرسالة التي بعثها نواب الكونغرس التبعات التقنية والرقابية للادارة البيت الابيض على ضرورة استعمال اساليب رقابة

[1] وزير الخارجية الامريكي جون كيري، نقلا عاجل.. أمريكا والاتحاد الأوربي يرفعان كامل العقوبات على إيران، الشبكة الدولية، www.ara.shafaaq.com/50858

[2] عاجل.. أمريكا والاتحاد الأوربي يرفعان كامل العقوبات على إيران،مصدر سبق ذكره.

وشروط مفصلة حول التطبيق الناجز للاتفاق مع ايران [1] ، وفي هذا الاطار عملت اللجنة الدائمة في الكونغرس الامريكي مع (داريل كيمبل)، المدير التنفيذي لجمعيةِ الحَدّ من الأسلحةِ التي مقرّها واشنطنِ، والذي قدم تقريراً إلى أعضاء الكونغرس الامريكي وفيه شرح و نوعية المشروع النووي الايراني وأبعاده وحدد مدى الالتزام ودقة الرقابة على جملة المواقع والبرامج الفرعية المرتبطة بالبرنامج النووي الايراني هي التي تحدد مدى نجاح التوصل لحل لازمة ايران النووية ،وهي تعين مدى امكانية رفع العقوبات على إيران لكن تَضِعُ حدودَ صارمةَ ومواقيت زمنية وأطر رقابة جغرافية أكثر فاعلية في ادارة البرنامج الرقابي المطبق على البرنامج النووي الايراني من اجل الوصول الى مرحلة تقلل مخاوف العالم من حقيقة وامكانية البرنامج النووي الايراني ، ومن اجل الوصول الى حل المشكلة مع ايران وانهاء المفاوضات التي استمرت اكثر مِنْ عقد إذ دامت طيلة العقد الاول من القرن الحالي[2]، ومن ناحية اخرى قدم (اليوت كيفن) احد نواب الكونغرس الامريكي من اعضاء اللجنة الدائمة التي تعمل على مراقبة سير البرنامج الايراني ، والذي حدد ان في حال التوصل للاتفاق المحدد فسيكون ناجح فقال ((ان هذه الاتفاقية اذا تمت والتزم بها فهو مساومة تأريخيه صمّمتْ لإيقاْف انتشار الأسلحةِ الذرّيةِ وتَفادى نزاع جديد رئيسي في الشرق الأوسطِ. يهدد المنطقة والدول الصديقة والمعتدلة في منطقة هي متوترة اساسا)) [3] ، وعلى صعيد ثان اخذت المفاوضات المشتركة حول البرنامج النووي الايراني بين مجموعة دول (5+1)، في اوربا والتي جمعت الوفد التفاوضُ الإيراني، والأمريكيون تحت رئاسة وزير الخارجية الامريكي (جون كيري) ،الى جانب وفود تفاوضية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية من المملكة المتحدة، فرنسا وألمانيا وروسيا والصين[4]، وبعد ابرام الاتفاق الخاص بالمشروع الوطني الايراني ، اتجه الكونغرس الامريكي والذي الزم الادارة الامريكية منذ البداية بواقع وشرط الاطلاع والبت بشان أي اتفاق يتم عقدة بشان البرنامج النووي الايراني ، ويقيد ادارة (باراك اوباما)، بإجراءات ادارية توقيفية يمنع الادارة الامريكية من تبني أي قانون يعمل على تعليق العقوبات التي فرضتها الكونغرس الامريكي سابقاً على ايران مدة توقيفية تستمر لمدة شهرين يقوم خلالها المجلس بعقد المزيد من

[1] Kelsey Davenport, The P5+1 and Iran Nuclear Deal Alert, September 17 , Arms Control Association ,congress library, September 17, 2015,p3

[2] Kelsey Davenport, The P5+1 and Iran Nuclear Deal Alert,op cit,p3

[3] اليوت كيفن ، نقلا عن : سايمون هندرسون، اولي هاينون ، ايران النووية، مصدر سبق ذكره.

[4] Kelsey Davenport, op.cit ,p3

جلسات الاستماع والنظر في قرار البت بهذا الاتفاق [1]، وبعد الانتهاء من التوقيع النهائي بتاريخ 2/ 2015/5، في سويسرا، ومن الجانب الايراني الرسمي بدأ يدرك حالة عدم الارتياح حيال وبنود الاتفاقية خاصة من قبل أعضاء الكونغرس من الحزب الجمهوري والذين عبروا عن عدم ارتياحهم عن واقع تقديم التنازلات من قبل الادارة واتهموا الرئيس السابق(باراك اوباما)، بان ادارته قدمت تنازلات لإيران فبرز الشيخ الجمهوري (ليندسي جراهان)، والذي اوضح ان من شروط الواجب فرضها على ايران لاقرار برنامجها النووي ،هو ضرورة ضمان عدم حدوث صراع ومواجهة قد تقود وتؤدي الى حدوث مواجهة نووية في منطقة الشرق الاوسط في المستقبل عن طريق اعتراف ايران بدولة اسرائيل، ومن جانبه عدَ البيت الأبيض هذا الشرط خلطاً واضحاً للأوراق، لأن مطالبة إيران بألاعترف بإسرائيل في إطار المفاوضات النووية أمر ليس في محله لأنه خارج إطار هذه المفاوضات، ومنذ تلك اللحظة دب الخلاف بين البيت الابيض وإسرائيل وحلفائها الجمهوريين، وقد برز هذا الخلاف في زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قبيل الانتخابات الاسرائيلية إلى واشنطن عندما وجه خطابًا للأمريكيين أمام أعضاء الكونغرس الأميركي، وندد فيه بالمفاوضات التي تجري مع إيران، وهو الأمر الذي استحسنه نواب الحزب الجمهوري[2]. في الوقت الذي بدأ رئيس الولايات المتحدة (باراك أوباما)، فيه الدفاع عن الاتفاق باستماته أمام الجميع، عبر تأكيده أن الاتفاق هو أكثر من مجرد تأجيل لطموحات إيران النووية، وقد رد على منتقدي الاتفاق بقوله ((أنه بالرغم من كل الاعتراضات التي أبداها و يبديها رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، الى مقابل العديد من الأشخاص وكذلك بعض الجمهوريين الذين تحدثوا عن الأمر، لا ان لم يعمل ولم يتمكن اي بديل أفضل للأمريكيين وللعالم))[3] ، وعن محاولات الجمهوريين تعطيل الاتفاق عبر الأدوات التشريعية[4]، كانت إدارة البيت الأبيض قد حذرت من عدم تعاون النواب في الكونغرس مع الرئيس الأمريكي، مهددين بإمكانية الالتفاف على هذه العقبات، إذ أكدوا إن ادارة البيت الابيض ستحاول التعاون مع الكونغرس بقدر المستطاع، إلا أن الناطق باسم البيت الأبيض(جار كارنى)، وكبير المستشارين الرئاسيين (دان فايفر)، قالا ((إن البيت الأبيض

[1] مشروع قانون يلزم بمراجعة الكونغرس الامريكي لاي اتفاق مع ايران ، قناة BBC العربية ،28/فبراير شباط/2015،الشبكة الدولية : *www.bbc.com/arabic/middleeast/2015/07/150714_iran_nuclear_agreement_reached*

[2] Kelsey Davenport, op.cit ,p3

[3] Ibid,p3

[4] Ibid.p4

سيتخذ خطوات عملية من خلال إصدار أوامر تنفيذية إذا اضطر إلى ذلك))[1]، هذه الأوامر التنفيذية تتمثل في استخدام الفيتو الرئاسي ضد أي مشروع قانون يقره الكونجرس ذو الأغلبية الجمهورية بحيث يمنع تطبيق الاتفاق الإيراني، وقد تصدى الأعضاء الديمقراطيون في مجلس الشيوخ مرارًا في السابق للمحاولات التي كان يقودها الجمهوريون للتدخل في المحادثات مع إيران[2]. ومحاولة دفع اتجاه المباحثات والأمور كانت تسير في اتجاه محدداً في اثناء المفاوضات و محاولة الجمهوريين في الكونجرس لإلغاء الاتفاق وقد تأهب البيت الأبيض لخوض معركة وسجالات تخاض في اروقة البيت الابيض ومبنى الكابيتول(الكونغرس)، في سبيل منع حدوث ذلك، وذلك بسبب تمتع الجمهوريين بالأغلبية في مجلسي النواب والشيوخ، لكن الأمر لم يكن بالسهولة التي يتوقعها الحزب الجمهوري لأن هذه الأغلبية لن تكفي لمحاولات العرقلة، بسبب احتياجهم لدعم أصوات أعضاء الحزب الديمقراطي الذي ينتمي له رئيس الادارة الحالية التي تشارك وتخوض المحادثات الى جانب مجموعة الدول (5 +1)، وذلك لضمان إصدار قرار جماعي بالرفض، وهو القرار الذي كان من شأنه أن يعرقل الاتفاق، ولكن الأمر سار على غير هوى الجمهوريين في إصدار هذا القرار بالرفض بعد عدة جلسات استماع لكل من وزير الخارجية الامريكي (جون كيري)، وعدد من المفاوضين المشاركين في مجموعة مفاوضات (5 + 1)، تمكنت ادارة البيت الابيض من الحصول على حق تمرير القرار لضمان الموافقة على الاتفاق النووي وتجاوز نسبة الرفض في مجلس الشيوخ وهي تحقيق قبول الاتفاق بعدد(60) صوتا لصالح عدم رفض اقرار الاتفاقية . وبهذا استطاعت ادارة الرئيس الأميركي السيد (باراك أوباما)، الحصول على دعم أعضاء حزبه بشأن الاتفاق النووي الإيراني مقابل عدم تمكن الجانب المعارض لهذا الاتفاق داخل الكونغرس سوى احراز ما مجموعه (42) صوتًا من جانب الحزب الديمقراطيً[3] ، وهو ما كان يكفي لعرقلة أي خطوة لرفض هذا الاتفاق من طرف الأغلبية الجمهورية في الكونغرس، بعد أن صوت(58) مقابل(42)في تصويت إجرائي بالكونغرس، في حين كان يتطلب تمرير قرار الرفض الذي طرحه الجمهوريون من نواب وشيوخ الكونغرس الحصول على(60) صوتًا من أصل (100) صوت لمجلسي

[1] جان كارني و دان فايفر نقلا عن، مشروع قانون يلزم بمراجعة الكونغرس الامريكي، مصدر سبق ذكره

[2] Pamela Dockins,Iran Nuclear Deal withstand final vote in congress , voice of Americam,VOAhttp://www.voanews.com/content/us-implementation-of-iran-nuclear-deal-to-go-forward/2967894.html

[3] Pamela Dockins,opcit

النواب والشيوخ [1]، وذلك لرفض رفع العقوبات الأميركية المفروضة علي إيران، ولكن الإدارة الرئاسية الامريكية نجحت في توفير استخدام حق الفيتو ضد هذه التحركات بعد أن حسم المعركة في مجلس الشيوخ[2]. وقد نجح رئيس الولايات المتحدة السيد(باراك أوباما)، هذه التحركات والإجراءات التي اتخذها الكونغرس الامريكي من خلال بث رسائل للعالم أن الأمر هو يمثل واقعما و محل خلاف جذري بين كونغرس الولايات المتحدة والبيت الابيض وحتى داخل المجتمع في الولايات المتحدة، إذ أنه هدد باستخدام الفيتو الرئاسي لكنه لم يُفضل اللجوء إليه، أمام من جانب الكونجرس فأمامه مهلة تنتهي في 2016/9/17، ليبدي رأيه في الاتفاق، لكنه بات معروفًا سلفًا أن الجمهوريين لن يتمكنوا من جذب العدد الكافي من الديمقراطيين لتحقيق أغلبية الثلثين المطلوبة لتجاوز الفيتو الرئاسي. وفي أول تعليق لأوباما على نتيجة التصويت عده نصرًا للدبلوماسية وللأمن القومي للولايات المتحدة والعالم ككل، فيما دعا إلى التركيز على تنفيذ الاتفاق النووي بهدف ضمان عدم امتلاك إيران السلاح النووي . وفي مجال الضغوط الخارجية لم تكن دولة إسرائيل وحدها تضغط من جانبها والتأثير على اعضاء الكونغرس الامريكي من اجل عرقلة هذا الاتفاق عبر لوبي المصالح، لان ادارة البيت الابيض تحت ادارة (باراك أوباما)، ادركت وجود عدم رضى واطمئنان من قبل مجموعات الضغط العربية والإيرانية (المعارضة) في الولايات المتحدة [3] ، لإنجاز هذا الاتفاق المرحلي الذي تم التوصل إليه في لوزان بين الدول الكبرى وإيران، وذلك بعده حلاً من شأنه أن يوفر على الولايات المتحدة ثمن النزاعات في الشرق الاوسط، وهو الأمر الذي يُلاقي توافقًا وانسجام مماثل مع سياسة الرئيس الامريكي (باراك أوباما)، في الشرق الأوسط[4]. وعلى صعيد التوافق مع الاتجاه الذي به اخذت به بعض المؤسسات والمراكز الاعلامية العاملة في الولايات المتحدة والمقربة من الادارة الامريكية للرئيس (باراك اوباما)، والتي عملت على دعم السياسة التي تنتهجها الادارة الامريكية ،وان هذه الادارة سائره على طريقها للخروج[5]، وإذا لم تلتزم إيران بذلك فإن العقوبات الاقتصادية سيعاد فرضها من جديد، أن أمر رفع العقوبات هو ما يقلق الراي العام الأمريكي، لأن من شأنه تعزيز قدرات الإيرانيين المالية التي ستمكنهم من استغلالها في نشاطات معادية للولايات

[1]Ibid,
[2]Ibid
[3]Pamela Dockins, op cit
[4] Larry Hanauer. The days after adeal with Iran ,Congresss role in implementing a nuclear agreement ,Rand corporation, *www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE100/PE139/RAND_PE139.pdf*
[5] Ibid

المتحدة، وهو ما حاول أوباما نفيه مؤكدًا أن الأمر سيتم بالتدريج.[1]في حين خرجت بعض مراكز الابحاث الأمريكية وجلها تميل إلى الجمهوريين تقول أن مجلس الأمن الدولي يجب أن يُرجئ عملية التصويت على الاتفاق الخاص ببرنامج إيران النووي إلى أن تنتهي كل المراجعات الأميركية للاتفاق، كما دعوا (باراك أوباما)، و (جون كيري)، إلى وضع كرة هذا الاتفاق في ملعب الرئيس الأمريكي الجديد والذي سيصل للبيت الابيض أيًا كان توجهه او شخصه ، داعين إلى مزيد من التريث بشأن إقرار هذا الاتفاق لأن به العديد من الثغرات التي يجب أن تُراجع [2].في الوقت الذي يرى فيه أوباما أنه حقق أفضل ما كان في الوسع في هذا الاتفاق مع إيران، كما ان الادارة الامريكية تسعى على العبور إلى مرحلة الإقرار النهائي رغم هذه المعارضة الشرسة والذي تواجهها الادارة الامريكية[3]، لكن بحسب محللين فإن إدارة البيت الأبيض قد نجحت في التسويق للاتفاق عالميًا وداخل الولايات المتحدة بما يضمن مروره مع علمها أن الاتفاق لن يمر بسهولة وسيمر بعقبات لكن البيت الأبيض نجح في إدارة هذه العقبات الى الدرجة التي تسمح بإجازة الاتفاق داخل الكونغرس[4]. مع التأكيد على فقرة الاتفاق الخاصة بقواعد مراقبة الالتزام الايراني التعهّدات والخاصة بإيران سَتُفكّكُ الجزء المهم والمرتبط بحلقات البرنامج النووي التي تدخل ضمن اطار التخصيب الخاصة بصنع السلاح النووي والتي تقع ضمن اطار الشك[5]، وبعد اجراءات التوقيع قالَ الرئيس الامريكي السيد (باراك اوباما)، مخاطبان الكونغرس الامريكي ((ان الاتفاقية كَانتْ أفضل خيارٍ متوفرٍ لمَنْع طهران من اكتساب القنبلة نووية))[6]، وفي المنظور نفسه اعلان حدده المدير التنفيذي لجمعيةِ الحَدّ من الأسلحةِ التي مقرّها واشنطنِ ،السيد (داريل كيمبل)، قال :((ان واقع حال الاتفاقية الأكثر أهميةً مِنْ العُمرِ النوويِ فبعد تقريباً سنتان مِنْ المفاوضاتِ الحادّةِ تَتضمّنُ سبع أممٍ، بضمن ذلك الخصمين مُنْذُ مُدة طَويلةِ، بعد أكثر مِنْ العقد مِنْ انطلاقاتها الفاشلةِ والفرصِ المفتقدةِ مثل هذه الصفقة التمكين من عدم انتشار الأسلحة النوويةِ بشكل فاعل ورئيسي الذي يَعِدُ بمَنْع ظهورِ الحالةِ النوويةِ التّسليحِ ويَصْدُّ سباق تسلح نووي في منطقةِ العالمَ الأكثر قلقاً.))[7]، وفي تقرير قدمة وزير الخارجية الامريكي الى الكونغرس والذي على اثر ادارة لجنة

[1] Larry Hanauer,opcit,.
[2] Ibid
[3] Ibid
[4] Larry Hanauer,opcit,.
[5] Kelsey Davenport, op.cit ,p5
[6] رئيس الولايات المتحدة السيد بارك اوباما ، نقلا عن Pamela Dockins, op cit،
[7] داريل كمبل نقلا عن Pamela Dockins, op ci،

الاستماع المخصصة للاطلاع على تفاصيل التقرير الذي قدمة وزير الخارجية والتي ذكر فيه ان من بين شروط الاتفاق المبرم مع الوفد التفاوضي الايراني [1] ان إيران سَتُخفّضُ قدرتها في عمليات التخصيب بنسبة (الثلثي). كما انها سَتتوقّفُ عن استعمال محطاتها تحت أرضيةِ والتي تعرف بمحطات (فوردو Fordow)، لتخصيب اليورانيومِ. وانها – ايران – ستعمل على خفض المخزون الإيراني الاحتياطي مِنْ اليورانيوم المخصبِ المنخفضِ والذي سيخفض الى (300)، كيلوغرامَ , مع نسبة للنشاط والفاعلية الانشطارية تصل الى نسبة(96%) تخفيض. وسيتم هذا التخفيضِ أمّا بتَخفيفه أَو يَشْحنُه خارج البلاد.2، وسيتم تطبيق هذا التخفيض على مفاعلِ الماءِ الثقيلِ في(اراك Arak) وان إيران سَتَسْمحُ لمفتشي الأُمم المتّحدةِ لدُخُول هذا المواقعِ، بضمنها المواقعِ العسكريةِ، (اذ ان مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية يمتلكون بعض الادلة التي تشير الى الاعتقاد النشاطِ النوويِ الغير مصرّح بهِ يُنفّذُ هناك)3.

المبحث الرابع: المحددات القانونية للرئيس والكونغرس الأمريكي في دائرة الملف النووي

---

[1] من الشروط التي تم الاتفاق عليها في المفاوضات والتي حاججت ادارة الرئيس السابق باراك اوباما داخل الكونغرس الامريكي لقبولها ففي مجال نشاطات تخصيب اليورانيوم الايراني اكد التقرير على تعهد إيران في الاتفاق باستخدام أجهزة الطرد المركزي من طراز (IR-1 القديمة)، لتخصيب اليورانيوم لمدة عشر سنوات، وخلال هذه الفترة ستحدد عدد أجهزة الطرد المركزي في مفاعل نطنز ب(-5060) جهازا، أما أجهزة الطرد الزائدة فسيتم وضعها في مستودعات تحت رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية- وتستخدم طهران في عمليات البحث والتطوير خلال السنوات العشر القادمة أجهزة طرد من طراز IR-4, IR-5, IR-6 ve IR- (بناء على شروط مفصلة في الاتفاق والتي قدمة في التقرير)، كما أنَّ إيران – حسب الاتفاق - لن تلجأ في عملية تخصيب اليورانيوم إلى تقنية فصل النظائر، ولن تخصب اليورانيوم إلا بمفاعلات من طراز IR-1، وتتعهد بعدم دمج جهازي طرد، ويحق لها استبدال أجهزة الطرد المعطلة بأجهزة طرد من نفس الطراز فقط.

-لن تتمكن طهران من تخصيب اليورانيوم بنسبة أكثر من 3.67% خلال 15 عاما، وذلك في موقع نطنز فقط، ولن يكون بإمكانها تخصيب اليورانيوم في مفاعل فوردو (تحت الأرض والمحصن ضد الهجمات)، الذي سيتم تحويله إلى مفاعل للبحث العلمي، على أن تتم التجارب داخله بالتنسيق مع المجتمع الدولي مخزونات إيران من اليورانيوم المخصب- سيتم تحديدها في الـ15 عاما المقبلة، بثلاثمئة كيلوغرام، وبنسبة تخصيب لا تزيد عن 3.67%، على أن تبيع إيران الكمية الزائدة لزبائن دوليين، ولن تكون نسبة اليورانيوم المستخدمة وقودا نوويا في المفاعلات، ضمن النسبة المحددة .

-ستشرف الاتحادية روسيا كما ان دولة - على تأمين الوقود النووي، وستستخدم إيران اليورانيوم المخصب بنسبة 20% في للمفاعلات المخصصة للأبحاث اما المفاعلات العاملة بالماء الثقيل فسيتم تحويل مفاعل(أراك) والذي يعمل بالماء الثقيل (حسب التقرير اوضح انه يخشى من إنتاجه للبلاتينيوم المستخدم في الأسلحة النووية)، للعمل بالماء الخفيف، - وحسب التقرير المعتمد على بنود الاتفاق انه سيتم ذلك بإجماع كافة الأطراف مستقبلا- وتشكيل لجنة مشتركة حول الأمر سيتم تحويل مفاعل أراك لمفاعل ذي أهداف سلمية للبحث العلمي، ولن تتجاوز طاقته 20 ميغاواتا، وسيكون بإمكانه إنتاج بطاريات النظائر المشعة. لن تبني إيران خلال الأعوام الـ15 القادمة، أي مفاعلات تعمل بالماء الثقيل ولن تخزن الماء الثقيل، وستبيع الفائض في الأسواق الدولية.

الوقود المستنفذلن تمارس إيران في السنوات الـ15 القادمة أي أنشطة متعلقة بالوقود المستنفذ باستثناء إنتاج بطاريات النظائر المشعة.

تتعهد إيران بالتصديق على البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية بشأن التفتيش "التطفلي"، وإعطاء التصاريح اللازمة لمفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والسماح للمفتشين بالبقاء في أراضيها لمدة طويلة من الزمن.=

=التجارب العلمية، على أن تحول هذه الكميات من اليورانيوم المخصب الى وقود نووي.

[2] Kelsey Davenport, op.cit ,p5

[3]Ibid ,p5

مع ادراك حالة عدم تمكن الولايات المتحدة الامريكية من تحقيق حالة التفرد والبت بشكل منفرد وكامل في حالة ملف إيران النووي والاستحواذ به من الوكالة الدولية للطاقة الذرية واحالته الى مجلس الأمن ، فقد اصطدمت هذه المحاولة بمعارضة دول الإتحاد الأوربي وروسيا والصين [1] ، توصلت إيران والقوى العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وفرنسا وبريطانيا وألمانيا) الى حالة الاتفاق المحدد لمراقبة طبيعة النشاطات وتقدم مراحل الانتاج في برامج تخصيب اليورانيوم الخاصة بالبرنامج الايراني في لوزان السويسرية التي عرفت باتفاقية (اتفاق إطار) بشأن برنامج إيران النووي لعشر سنوات على الأقل، في خطوة عدت تاريخية نحو اتفاقية نهائية قد تنهي (12)عامًا من سياسة ما توصف بحافة الهاوية والتهديدات والمواجهة المستمرة بين الدولة الايرانية والقوى الغربية بشأن البرنامج الايراني المثير للجدل مع التاكيد على ضرورة تعليق أكثر من ثلثي قدرات التخصيب الإيرانية الحالية، ومراقبتها لمدة عشر سنوات ونقل بعض البرامج الفرعية التابعة للبرنامج النووي الايراني – والتي تعمل وفق اطار مزدوج سلمي وتسليحي– من مخزون البرنامج النووي الإيراني من مادة اليورانيوم المخصب للخارج، وتخفيض بعض أجهزة الطرد المركزي والتي وصلت الى مراحل متقدمة في شطر اليورانيوم وتخصيبها تأخذ معها احتمال الوصول الى امكانية استخدامها للأغراض العسكرية مما دعاها في حالة ايران (ككونغرس وادارة حكومية) إلى أن تخضع بالأمر الواقع وتترك لدول المجموعة الخمسة زائد واحد الدور الفاعل في إدارة الأزمة وتقديم المقترحات والتفاوض مع إيران . فمن جهه ثانية عملت حكومة جمهورية ايران الاسلامية والتي لم تكن موفقة في منع كامل والسعي دون الكشف عن تفاصيل تطور برنامجها النووي والتي كانت نسعى الى الحفاظ على سريته وتفاصيل تطور برامجه الفرعية من مراقبات مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية طيلة سبعة عشر عاما[2] ، ومع خروج السيد رئيس جمهورية ايران الاسلامية بسياسة (الطريق الثالث)[3]والذي اعتمده كأساس لنجاح ايران في تحقيق اهدافها العليا وتجاوز الضغوط الغربية على الجمهورية الاسلامية ، ففي هذا الاطار وخلال لقاء رئيس جمهورية ايران (حسن روحاني)بوزير الخارجية الامريكي السابق (جون كيري) ، ورؤساء دول

[1] Ibid,p5

[2] Kelsey Davenport, op.cit ,p5

[3] سياسة الطريق الثالث :وهي نهج وسياسة اعلن وعبر عنها السيد حسن روحاني رئيس جمهورية ايران الاسلامية حيث اكد ان هناك طريق واسلوب ثالث يمكن لجمهورية ايران التعامل من خلاله مع القوى الغربية بشأن البرنامج النووي الايراني بعيد عن خيار المواجهه السياسية والعسكرية او نهج الخضوع والاستسلام بل هو طريق التعاون دون اسقاط مصالح الدولة الايرانية والمرجوه من البرنامج النووي الايراني والمصالح القومية لدولة ايران ، ينظر :Ibid,p5

الخليج في قطر اعلن (حسن روحاني)، ((إن إيران حققت ما تريد من خلال الاتفاق)).وزاد على ذلك ((أن مجرد التفكير في ان الاساس الذي لدينا هو خياران في التعامل أمام العالم، إما الاستسلام له أو هزيمته، هي فكرة غير منطقية.. هناك طريق ثالث للتعاون البناء مع العالم وحماية المصالح القومية ... لقد تعاونا مع الأمم المتحدة دون حرب أو مناشدات أو استسلام بل بالمنطق والتفاوض والدبلوماسية))، وأكد الرئيس الايراني السيد (حسن روحاني) ((أن التفتيش على المنشآت النووية لن يعرض أسرار دولتنا الإيرانية وقدراتها الدفاعية للخطر... لن نفرط ولو في أصغر أسرارنا الوطنية.. سواء العسكرية أو العلمية أو التجارية أو الاجتماعية.. وقدراتنا الدفاعية لن تضعف أبدا))[1] اذ أخفقَ الكونغرس الأمريكي في ايقاف صفقةِ إيران النووية ومن جانب اخر أعلنَ وزيرُ الخارجية الامريكي السيد (جون كيري)ان السفير الأمريكي السابق لبولندا، سَيَكُونُ هو المنسّقَ الرئيسيَ لتطبيقِ الاتفاقية النوويةِ. قالَ كيري في شان فترة تطبيق الاتفاق النووي ((ان هذه المرحلة من المراقبة المركزة ستتيح مجال التفكير السليم والتحقق من الجدية و الجُهدَ لضمان ان إيران إلتزمتْ بالخطوات وطبقت الاتفاق بالكامل وحقّقَ.))[2]،وبالمقابل سجل شيوخ مجلس الكونغرس الامريكي من الحزب الجمهوري مجلس الشيوخِ وتأكيد تَسجيل رفضِهم مِنْ الاتفاقية اذ أكد وقالَ زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخَ (ميتش مكنول) عن ولاية كنتاكي ((نحن لا نَستطيعُ السَماح لإيران لكي تؤكد حالة حَدّ من خطر الاسلحة النووي في عين الوقت الذي تكون فيه مُسلَّحة بالبلايينِ الدولارات التي تتراكم عندهم نتيجة رفع العقوباتِ بدون على الأقل تَزويد بَعْض الحمايةِ إلى إسرائيل أولاً، أو طَلَب إطلاقِ الأمريكان من اصول ايرانية الذي ضَعفَ في الرعايةِ الإيرانيةِ لسَنَواتِ))[3]،ومع الاعتراضات العديدة التي قدمت من قبل شيوخ ونواب الحزب الجمهوري من الناحية العملية الاجرائية تم رفع العقوبات عن دولة ايران الاسلامية مع بقاء منظومة الرقابة ورفع بعض اجهزت الطرد المركز وتخصيب اليورانيوم عالية النشاط وبقاء مسالة الاستمرار في رفع العقوبات الاقتصادية او أرجاع فرضها رهن بتقارير مندوبي الوكالة الدولية للطاقة الذرية [4]، فجميع الاطراف التي عملت وادارة دورات ومراحل المفاوضات فضلا عن الاطراف التي تراقب خاصة الكونغرس الامريكي ودول المنطقة من الدول العربية واسرائيل وتركيا تنتظر وتراقب مراحل المراقبة وعمليات التخصيب

[1] Kelsey Davenport, op.cit ,p5
[2] ، Pamela Dockins, op ci
[3] Kelsey Davenport, op.cit ,p5
[4] Ibid p6

ومراحلها المتبقية أذ كانت تصب في اطار سلمي بحت يتركز على منظومة انتاج الطاقة الكهربائية والاغراض العلاجية الطبية يبقى الالتزام المؤكد من قبل كل الاطراف المشاركة والمراقبة حول فاعلية ما توصل اليه وستتوصل اليه لجان المراقبة والتفكيك من مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية مع إيران حول التطبيق الفعلي لما أقر في الاتفاق النووي والذي اقر في14 /7/ 2015 في مدينة فيينا بشأن البرنامج النووي الإيراني [1] والذي يشمل على تقليص واضح للنشاطات النووية الإيرانية مقابل رفع العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة عليها. و على عدم أصدار أيَ عقوبات جديدة على إيران طوال الستة أشهر المقبلة، وتخفيف تدريجي للعقوبات المفروضة؛ والحرص على عدم خفض نسبة صادرات إيران إلى ما دون النسبة الحالية، وتحرير (400) مليون دولار من أموال إيران المباشرة في الخارج وإزالة الحظر على شراء الذهب والمعادن الثمينة، وكذلك إزالة الحظر على صناعة السيارات والمواد البتروكيماوية وتصليح الطائرات المدنية الإيرانية في الخارج. في مقابل وقف تخصيب اليورانيوم بنسبة(5%) وإبطال اليورانيوم المخصب بنسبة (5%) إلى(20%) وعدم زيادة أي جهاز للطرد المركزي في المنشآت النووية. لذا تقرر تحرير(4.2) مليار دولار من الأموال الإيرانية المجمدة في الخارج على دفعات.[2]

الخاتمة

تصدر ملف البرنامج النووي الايراني اهتمام الدول الدائمين في مجلس الامن و أروقة البيت الابيض والكونغرس منذ مدة تزيد على العقد من الزمن هذه الازمة ترجع الى مرحلة سابقة لحالة البرنامج النووي الايراني والتي تعود الى بدايات الثورة الاسلامية في دولة ايران والتي تصاعدت وتيرتها منذ عام 1979، وعلى الرغم استمرار الازمات بين الولايات المتحدة وايران تفاقم بعد عام 2003، بعد ان تم الكشف عن تقدم ملحوظ في مجالات التخصيب لوقود اليورانيوم والذي ذهبت مراحل التخصيب الى امكانية انتاج الطاقة الكهربائية مما استرع انتباه الادارة الامريكية من اجل التوصل الى حل لازمة المفاعلات النووية الايرانية وبالتالي التوصل الى اتفاق يمهد للحل وفي المقابل يرفع العقوبات الاقتصادية والمصرفية والتسليحية والتكنلوجية عن ايران وبالتالي وحسب النظام الدستوري للولايات المتحدة الامريكية فإلادارة الامريكية ملزمة بواقع أخذ موافقة الكونغرس الامريكي في شأن الاطلاع بكل تفاصيل الاتفاق النووي المبرم مع الدولة الايرانية

[1] Kelsey Davenport, op.cit ,p5

[2] سايمون هندرسون، اولي هاينون ، ايران النووية، مصدر سبق ذكره

سواء عن طريق الولايات المتحدة او مجموعة الدول الاعضاء في مجموعة دول الخمسة +واحد فالكونغرس الامريكي المشكل من مجلسي الشيوخ والنواب ، يعتمد في تفاصيل دراسة أي قضية او مسألة داخلية او خارجية على تشكيل اللجان والذي يتم عن طريق تشكيل اللجان الخاصة بمراقبة المشروع النووي الايراني ويعد تقريره الخاص حول المشروع وبالتالي التصويت على امكانية القبول او رفض الاتفاق مع ايران الطريقة الأساسية لتنظيم التشريعات الأمريكية واعداد تشريع قانوني حول البرنامج النووي الايراني والتصويت علية ، سواء على صعيد الدولة الفدرالية وحتى على صعيد الخارجي – الإقليمي والدولي– ، فمن المدرك ان هذه اللجان هي التي تعد مشاريع القوانين لغرض مناقشتها والتصويت عليها وإقرارها، ان النظام الرئاسي الأمريكي والذي يعتمد مبداء الفصل الواضح والشديد بين الهيئات التي تدير السلطات الثلاثة في البلاد مما دفع الى حدوث نوع من التضارب حول المشروع النووي الايراني واعتماد مبدا عمل اللجان في الرقابة لان اساس عمل الكونغرس الامريكي يعتمد على اللجان فاللجان الدائمة في الكونغرس الامريكي والبالغ عددها(22) ، لجنة فضلا عن (118) ، لجنة فرعية ، فمن خلال مراقبة السلطة التشريعية في الولايات المتحدة لتطور المفاوضات التي دارت حول تطور البرنامج النووي الايراني وضبطه والمحاولات في تقيده بالبرامج والمشاريع التي تؤكد على انتاج الطاقة ولاتتعداها الى طموحات تعمد لتطوير البرنامج التسليحي للدولة الايرانية خاضت هذه السلطة العديد من المعارك وجلسات الاستماع لشخصيات بارزة من داخل السلطة التنفيذية للادارة الرئيس السابق (باراك اوباما).

جدول المفاعلات والمؤسسات النووية العاملة في جمهورية ايران الاسلامية

اسم المفاعل	المعلومات والبيانات
نطنز	محطة تتمتع بقضبان مفاعلات من اكثر من تصنيف متعددة الاغراض
بوشهر	من المتوقع أن يبدأ مفاعل الماء الخفيف الذي تنتجه روسيا في العمل خلال العام الحالي . ويمكن أن ينتج مادة البلوتونيوم المنضب الذي يستخدم لأغراض نووية. (حيث قدمته الحكومة الايرانية مفاعل بوشهر على انه دليل على ان البرنامج النووي الايراني مصمم لتوليد الكهرباء وطاقة المحطة 1000 ميجاوت وسعت الحكومة الايرانية الى عدم ادراج المحطة ضمن قائمة المحطات النووية المحظورة و في المجال التزمت روسيا من جانبها بتقديم الوقود النووي اللازم لتشغيل المفاعل حيث يتم استرجاع الوقود المستنفذ الى روسيا دون ان تحتفظ ايران به للحد من خطر انتشار الوقود الداخل في انتاج السلاح النووي وهذا المفاعل خاضع للمراقبة المباشرة من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية اضافة الى الاشراف على نقل المستنفذ الى روسيا ، واستثار الدول الداخلة في مفاوضات خمسة +واحد مخاطر حول سلامة المفاعل نفسة واحتمال حدوث تسرب اشعاعي منه ، ينظر مروة وحيد، البرنامج النووي الايراني بعد محطة بوشهر، السياسة الدولية ،العدد 182،السنة 46،اكتوبر 2010،ص 196
أصفهان	يتم تنقية اليورانيوم من الشوائب هناك من أجل تحويله كيميائياً إلى غاز هكسا فلورايد اليورانيوم ومن

	ثم يتم تبريده وتنظيفه إلى أن يصير صلباً . يعد هذا المفاعل من اهم المفاعلات في منظومة المفاعلات النووية الايرانية ،
مصنع أردكان قم	بناء موقع الوقود النووي في أردكان ذكر أنه تم الانتهاء منه في منتصف 2005
مفاعل أراك	مفاعل تخصيب لليورانيوم وسط إيران قيد البناء
منجم ساغند	مفاعل لأبحاث الماء الثقيل . يتناسب مع إنتاج البلوتونيوم المنضب الذي يدخل في صنع الأسلحة النووية
جيهان	تم الكشف عن وجود خام اليورانيوم فيه عام 1985 . وكان من المزمع أن يبدأ المنجم والمصنع في العمل مع بداية عام2006 ، باستخدام 120 طناً من اليورانيوم الخام لإنتاج من 50 إلى 60 طن يورانيوم سنوياً.
خوزستان	تطور إيران منجماً ومصنعاً جديداً لإنتاج 24 طناً من (الكعكة الصفراء) سنوياً و هناك مخطط لا نشاء مفاعل جديد بالمنطقة. (في اطار برنامج خوزستان صرح مدير الوكالة الإيرانية للطاقة الذرية "علي أكبر صالحي" بأن الوكالة شرعت في دراسات جادة لبناء مفاعل تجريبي للانصهار النووي، وقال أن بلاده رصدت للمشروع ثمانية ملايين دولار، وخصصت خمسين خبيراً لإنجاح هذا المشروع كما قال مدير أبحاث الانصهار النووي في إيران السيد "نخته بند "أن دراسات المشروع ستستغرق سنتين، وستحتاج إيران إلى عشر سنوات لتصميم المفاعل التجريبي وبنائه)

المصدر: المنشأة النووي الايراني موسوعة ويكيبديا ،الموسوعة الحرة الشبكة الدولية:
ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%86%D8%B4%D8%A2%D8%AA_%D9%86